الملك الولي قوله الوجه نظر في الكافية لو تعدد الولي قياسه الظاهر
ان اختص كل بمال محله هذه فيه والا فالحاكم قوله لا وقص بفتح القاف
احسنه منه سكونها ويقال بالسين ما قصر عن النصاب من وقص
العنق قصره او وقصته الدابة قصرت في الخطا قوله ملكا كاملا
فلا زكاة في مال الرقيق المطلق لعدم تمام ملكه ولو لم يجز انتزاعه
كالمكاتب ولا على السيد لان من ملك ان يملك لا يعد مالكا اللهم بعد
حول من انتزاعه وفي الشاذلي على الرسالة قال ابن عبد
السلام ينبغي ان مال العبد يزكيه سيده او العبد لانه
مملوك لاحدهما قطعا فكانه جعله من فرض الكفاية ان قلت
قوله ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ان العبد لا يملك
لم يقول عبدا فكيف نقول انه يملك لكن ملكا غير تام فالجواب
ان الصفة جيء بها على الاصل لا كاشفة وهو معنى ما قيل
لا يلزم من ضرب المثل بعبد لا يملك ان كل عبد لا يملك قوله
وسواء كانت عاملة الخ تعميم باعتبار آخر يخرج ما قبله لكل تقسيم
اعتباري فلا يعترض بالبكر زكاني الكافية قال اصحابنا القيد
في الحديث في سائمة الغنم الخ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له تطير
وربايبكم اللاتي في حجوركم فانها تحرم ولو لم تكن في الحجر ولا يقال
قد عموم منطوق في ابيعي شاة فعيبه ان هذا مطلق فكان
يحمل على المقيد قوله ظاهره المعتبر بل صريحه قوله وعد واحد
اصل هذه الزيادة للمسنوري والصواب حذفها كما في الامامي
اذ لو توقف الوجوب عليها لاستقبل الوارث بعد بجنين وقبل
عده واحدة وليس كذلك وانما الوجوب هو المقتضي للعد والاخذ
فهو سابق عليهما قوله والحق لا يختص بنعمة كانه راى استحقاق
الحمل مزية لاحتياجه لها الفقراء اذ ليس عندهم ما يحمون وفيه ما فيه

قوله

قوله بخلاف ما اذا طاع بذلك في الكافية وغيرها اخرا العين عن
غيرها بيع الكراهة ولعله لا يوخذ على اطلاقه فانهم عينوا فيما
يأتي الاخراج من اكبر في بعض الاشياء وفي بعضها من الزيت قوله
القطاني بجمع قطينة من قطن بالمكان اقام به لاقامة زعدة منها في
غلاف واحد وتسمى القطاني كالفول والشعير والسلت حبه زرع
الاول قبل حصاد الثاني قوله والعصفر وكذا الحلبا والبرسيم
قوله وجوبها فيه اي لانه يقتات كالتين قوله وزنه مكة انظر
لم اعتبر الوطن البعد ادى هذا مكة لا تختص بدليل قوله وكالفول
الاخضر يعني الذي شانه لا يجفف والحمل عليه في هذا التخيير
بينه وبين جافه واما الذي يجفف فيتعين اكله ولو اكل اخضر
قوله الزيتون ويخير في نقيعة ذوات الزيوت بين ما ذكر واكله
قوله من زيته ان عصره فان اكله فمنه قيمته او باعه لمن
اكله فمنه ثمنه حيث تعذر التحري قوله وان بار ضحت اجته وقالت
الحنفية لا يجتمع خراج وزكاة وهي فسحة قوله ما في رجوع من دفع
الزكاة يعني يرجع بما لم تتلف بسماوي قوله لاحد الاصناف اشارة
الى انه لا يطلب قسمهم فيه اصحابنا ان الواو في الآية بمعنى او او ان
معنى الاختصاص عدم صرفها لغيرهم وما في كبير التتائي وغيره
من ان اللام للاستحقاق فلا يلزم الاخذ بالفعل قد يعلل عليه بان
هذا استحقاق بنص الشارع فيجب تنفيذه فليتامل قوله كفاية
سنة لا ازيد لزوال وصف الفقر بوصف آخر قوله بلغة اي شيء
لا يبلغ الاغناء به قوله حلوته بفتح الحا الفاكهة يحليها وقت الميال
يقدهم والشاهد انه اثبت للمقدر شيا وكونه بكفيه او لا شيء
آخر على ان الكفاية لا يلزم انها من كل وجه وتقالم يترك سبدة اولا
لبد اي لا قليلا ولا كثيرا وفي الحقيقة اصل الفقير المحتاج ولو الشيء ما

Copyright Imam Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)